



د. محمد الفارس وإسماعيل الشاهين



م. محمد الهدية



د. خليل عبدالله



خالد الشطي

# إحالة اقتراحات الفحص الطبي قبل الزواج إلى لجنة المرأة للاختصاص

نستطع عليه فساتينكم ونطلب تشريعا.

● إسماعيل الشاهين: نهني سمو ولي العهد للذكرى الحادية عشرة بمناسبة توليه منصب ولاية العهد، ونستذكر هذه الأيام الذي من الله علينا بنعمة الاستقلال والتحرير، وأرحب بالأخوات صانعات المستقبل وأنكرهن بيان كل مشهد قد يكون يزعمنا لكن يظل رغم كل علاقته أنها ديموقراطية أفضل ما أنتجته الديموقراطية لحل المشاكل ونتمسك بها رغم الشواحب.

رسالة لجنة الظواهر السلبية وفقت في اختيار 3 قضايا مستحقة تدخر بالمتجمع وهي المخدرات والغش والرشوة وهي نقط سوداء على ثوب الكويت الأبيض، فأرجو الموافقة على الرسالة.

ووافق المجلس على رسالة لجنة الشؤون الصحية بإحالة اقتراح الفحص الطبي قبل الزواج إلى لجنة المرأة والأسرة للاختصاص.

ووافق المجلس على رسالة لجنة الظواهر السلبية.

● جمعان الحريش: عندما طالبنا بإزالة أجهزة التشويش منذ 3 أسابيع أو شهر والمخدرات منذ سنوات، وسالت الوزير هل أجهزة التشويش تؤثر؟ قال لي الوزير أنها قد تؤثر على القلب، هناك اتهامات ثقيلة، والأخ مسلم البراك راجع المستشفى الصدي مكر من مرة، زرنا السجون وأنها مزيلة ويقي السجنين انسانا، وهناك اقتحامات على السجون تستحق المساءلة السياسية.

تستحق أكبر من التسطيع.

● خالد الشطي: بالنسبة لرسالة لجنة الظواهر السلبية بشأن أن هناك حالات الغش وتقضي الغش في المدارس والجامعات، وإبناؤه الكويت امر مرفوض، وأنها ظاهرة وهذا خطأ ولا نستطيع أن نقول عنها ظاهرة، والإساءة إلى ابنائنا وبناتنا الطلبة مرفوضة، الرسالة يجب أن تكون أمية، لا بد أن يبين أن هناك عضو في اللجنة معترض على أن ابناؤنا وبناتنا متعودون على الغش.

● حمدان العازمي: ردا على وزير الداخلية كانه يؤكد عندما قال: «أن المخدرات موجودة شئنا أم ابينا» هذا تصريح لم يكن من المفترض أن يقال كيف يقال ذلك؟ وكان الأمر عادي، هذا امر غير صحيح وأتمنى أن يصحح هذا الخطأ هذا دوركم.

● وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: بالنسبة لما ذكرته أريد أن أي عضو يقوم ويقول لا توجد مخدرات في الكويت!! هذه المشكلة موجودة، ولكن نكافحها وأصبحت لا تدخل من البلد المصدر ويستخدمون أساليب جديدة.

● خليل عبدالله: نحن نؤيد بعض ما جاء في هذه الرسالة لكن بالنسبة للسجن ذهينا إلى السجن وراينا ذلك وأخذنا تفويضا من المجلس بالتحقيق في هذا الأمر، وبالرسالة يكون هناك تدخل مع لجنة حقوق



الشيخ صباح الخالد وهند الصبيح وعبد الرحمن المطوع ومحمد المطير وأنس الصالح و خليل الصالح

**الفضل: الحكومة أهدرت 750 مليون دينار في العلاج السياحي وتريد توفير 150 مليوناً من جيب المواطن!**

**هايف: أطلب بتعديل المادة الـ 79 من الدستور ونفعل دور هيئة استكمال أحكام الشريعة**

**الحويلة: الخطاب الأميري بمنزلة خارطة طريق تحدد العمل في المرحلة المقبلة**

**عبدالصمد: على المجلس الحالي الحفاظ على الاستقرار السياسي لنتمكن من الإنجاز**

صفاء وزير الداخلية، القرض الطبي يكون أيضا لأعضاء مجلس الأمة ولابد أن نعمل على الوظائف العامة وعلى الأماكن التي بها ناس تشرع للأمة، وبالنهاية هناك احترام للنواب والوزراء وإفشاء الأسرار في وسائل التواصل الاجتماعي ظواهر سلبية وبها إخراجات للناس.

وتفشي المخدرات بالسجون ومن سهلها لكم غيركم؟

نصغظ على وزير الداخلية لا تتجه الحكومة إلى مشاريع هامة لا يستفيد منها المواطن، وهمس وزير قرر بوقف مشاريع الغزالي وقف الكويت.

● وزير الغزالي خالد الجراح: جسر الغزالي تسكر عشان جسر جابر، تبون جسر جابر ولا جسر الغزالي؟ وغضب عنا تسكر، وإذا هناك حل بديل وإذا الرئاسة والمجلس ما يقدر يسكت عضوا فانا اکتفي بذلك.

● أحمد الفضل: انا وزعت وردي على النواب لكي أبعث فيهم الأمل ولكن الأمانة العامة شالتهم وكلفني دينارا و73 دينارا وأريد الوردة حتى أوزعها على الأخت

حالات الطلاق في الكويت ولا بد ان نضيف موضوع التوقيف الأسري وثقافة ما قبل الزواج مثل ماليزيا واندونيسيا ليعرف الزوجان ما هي مسؤولياتهما، وتنمى من اللجنة التشريعية إحالة قانون العنف الأسري إلى لجنة المرأة والأسرة.

رسالة لجنة الظواهر السلبية جيدة، لكن قبل ظاهرة تقضي الغش هناك ظاهرة الشهادات المضروبة في التعليم أو في الصحة، فالأطباء والمعلمون إذا كانت شهاداتهم مضروبة فستكون هناك نتيجة سيئة ويسهل للطلبة الغش في كل الجامعات والمدارس والمعاهد.

منذ التحرير تم تجنيس 70 ألفا لزوجات الكويتي.

● صفاء الهاشم: أوجه تحية وحسب إلى كل أهل الكويت في اعيادنا الوطنية وإلى صاحب السمو.

احترت في الحكومة وتخبطها وإلى اليوم مشروع المترو يأخذ 23 سنة وفي السعودية 5 سنوات وسار ومضى بالدرب، ولاني محترق قلبي على البطء في تنفيذ المشاريع وتجارب

الحريش، قضية المخدرات قضية عالية وليست فقط في الكويت والوزارة بصدد تطهير هذه السجون والمسألة تتطلب تعاوناً من الأطراف وبالنسبة للرشاوى فأرجو التبليغ عن كل الحالات.

● د. جمعان الحريش: انا لم اتهم أحدا بعينه، انا اکتلم عن مشكلة طالت مجتمعنا بأكمله، احد الوزراء في الحكومات السابقة بلغته بقضية رشوة والداخلية مسكت الرشي والمرتشي، ولكن انت لا تسع من هناك قضية مستشيرة وموجودة.

● صالح عاشور: الرسائل الواردة كلها مهمة ونيارک لسمو ولي العهد توليه منصب ولي العهد وهو رجل أخص هدف مرور المخدرات وانتشار الرشوة التي ضربت مؤسسات البلاد وأصبحت حديث الناس وطالت نوابا ووزراء وموظفين صفارا وهذا يحتاج إلى تعديلات تشريعية وتجرد لأنها تدخر مجتمعاتنا ومؤسساتنا.

أدعو المجلس للموافقة على هذه الطلبات وأراها قضايا مجتمعية.

● وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: أشكر د. جمعان

حماية العمال العام يطلب فيها سحب تقارير اللجنة الثاني والثالث والرابع والمتعلقة بتقارير ديوان المحاسبة المدرجة على جدول أعمال الجلسة اليوم بأرقام 27 و28 و29 لدراسة ما استجد من معلومات متعلقة بتلك التقارير.

7 - رسالة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية يطلب فيها موافقة المجلس على إحالة مشروع القانون المدني من لجنة الشؤون المالية والإقتصادية إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانوني لارتباطه بالاقتراحات بقوانين بشأن التعيين في الوظائف القيادية المعروضة على جدول أعمال اللجنة.

● جمعان الحريش: نبارك لسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد المنصب الذي يستحقه، نسال الله أن يطيل بعمره ويحسن عمله هو وصاحب السمو.

التحقيق في قضية انتشار المخدرات، والعنوان هو الدراسة وهذا خلاف للطلب، والطلب الحقيقي هو التحقيق وفي زيارتنا للسجن أكثر ما لاحظنا هو تحول هذه المؤسسة الإصلاحية إلى مكان إدمان والاتجار بالمخدرات وسمعنا عن بعض الحالات دخل بفضية سنة وتم 20 سنة بالسجن لأنه أمن وتاجر داخل السجن ومن يروجها يروجها من داخل السجن، الأمر الذي يتطلب من الداخلية مسؤولية كبيرة.

قضية السجون مزرية قد تتحول إلى افلات أخلاقي وقد يخرج السجن إلى عضو مدمر في المجتمع، والشيخ صباح الخالد يقول إن الكويت أصبحت هدفا لمرور المخدرات وانتشار الرشوة التي ضربت مؤسسات البلاد وأصبحت حديث الناس وطالت نوابا ووزراء وموظفين صفارا وهذا يحتاج إلى تعديلات تشريعية وتجرد لأنها تدخر مجتمعاتنا ومؤسساتنا.

أدعو المجلس للموافقة على هذه الطلبات وأراها قضايا مجتمعية.

● وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح: أشكر د. جمعان

تمت المنشور من 42 اجتماعها الأول المنعقد في يوم الأربعاء الموافق 8 فبراير 2017. الطلب من المجلس الموقر بتكليفها بالآتي:

- التحقيق في ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات خصوصا بين الناشئة وداخل السجون.

- دراسة تفشي ظاهرة الرشوة داخل المؤسسات العامة والخاصة.

- دراسة تفشي ظاهرة الغش في المدارس والجامعات وسبل علاج هذه الظاهرة المدمرة لعملية التعليم.

4 - رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها العرض على المجلس للموافقة على قيام اللجنة بعقد جلسات حوارية مع المختصين والإعلاميين من مؤسسات المجتمع المدني ليمكن المجلس من متابعة مسؤولياته في التعاون مع السلطة التنفيذية في رسم السياسة الخارجية للكويت.

وفيما يلي نص الرسالة:

ان السياسة الخارجية للكويت لم تات من فراغ وادنا ما تمكنت لغة الحوار الديموقراطي الحضاري مع جميع الدول العربية والصديقة، وأكدت تمسكها بهذه الثوابت بترسيخ اتفاقيات التعاون والصداقة وفضلا عن العمل على التشاور والتفاهم بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي إطار السعي إلى رؤية واضحة للسياسة الخارجية للكويت كحمور أساسي للاستقرار وحماية المصالح الوطنية في إطار التعاون الإقليمي والدولي وتأكيدا على الدور المحوري للجنة الشؤون الخارجية أن يكون مجلس الأمة وهو المبرر عن رؤى الشعب الكويتي أن تتكهن اللجنة من تحقيق ذلك العمل بالروية الواضحة والمتابعة الجادة للتطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة باعتبار أن الكويت جزء من منظومة السلام العالمي.

وهو الأمر الذي يقتضي الدراسة ومواجهة التحديات وما تتطلبه من محاذير وتحديات على قيامها، ما يتطلب قيام اللجنة بعقد جلسات حوارية ومناقشات حول القضايا الإقليمية والدولية

المستجدات بالمنطقة يدعى إلى المشاركة فيها من ترى اللجنة الإفادة من عملهم وخبراتهم لوضع تصور لكل ما يواجه المنطقة من مخاطر على الساحة وتمكين دولة الكويت من متابعتها بصورة كاملة.

لذلك يرجى العرض على المجلس الموقر النظر في الموافقة على قيام لجنة الشؤون الخارجية بعقد جلسات حوارية ومناقشات سياسية وعلمية مع المختصين والإعلاميين والمتخصصين من مؤسسات المجتمع المدني بما يمكن مجلس الأمة من متابعة مسؤولياته في التعاون مع السلطة التنفيذية في رسم السياسة الخارجية لدولة الكويت وتأكيدا على أن تمارس دورها المحوري في إطار من الشرعية الدولية والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة.

5 - رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها من المجلس الموافقة على تعديل عمل اللجنة لتقديم تقريرها عن قضية تطاير الحصى لمدة شهرين اعتبارا من 27 / 2 / 2017 تاريخ انتهاء التكليف.

وفيما يلي نص الرسالة:

بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة الموقر بتاريخ 12 / 2 / 2016 بإحالة قضية تطاير الحصى إلى لجنة المرافق العامة لدراستها وتقديم تقرير بشأنها خلال شهرين.

نفيد بأن اللجنة قد باشرت عملها بدراسة هذه القضية وعقدت لهذا الغرض اجتماعين الأول بتاريخ 15 / 1 / 2017 والثاني بتاريخ 17 / 2 / 2017 والتقت ممثلي وزارة الأشغال العامة وممثلي شركة البترول الوطنية الكويتية، وانتهت اللجنة بطلب بعض المستندات والرد على بعض الاستفسارات التي رأت اللجنة ضرورة تزويدها بها ليتسنى لها رفع تقريرها وتوصياتها إلى المجلس الموقر.

ولما كانت المدة التي حددتها المجلس للجنة لتقديم تقريرها تنتهي في 12 / 2 / 2017 لذلك يرجى التكرم بالعرض على المجلس للنظر في الموافقة على تعديل عمل اللجنة لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ انتهاء التكليف.

6 - رسالة من رئيس لجنة



عبدالله فهاد ومبارك الحجرف وحمد الهرشاني مع محمد المطير وعبد الرحمن المطوع



د. فالح العزب



د. فالح العزب وإسماعيل الشاهين ود.عبدالكريم الكندري ود. جمعان الحريش



مبارك الحريش ورياض العسائلي



سجبال بن أحمد الفضل ونايف المرادس



شعيب الموزيري

**أربعة أعضاء يؤدون اليمين القانونية في البرلمان العربي**

أدى أربعة نواب من مجلس الأمة أمس اليمين القانونية أعضاء جدا في البرلمان العربي وذلك في مستهل أعمال الجلسة العامة الرابعة من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

والأعضاء الجدد هم: د.وليد الطبطبائي، وعلي الدقباسي وخالد العتيبي وعسكر العنزلي. وتناقش الجلسة العامة للبرلمان العربي برئاسة رئيس البرلمان د.مشعل بن فهم السلمي تطورات الأوضاع في المنطقة، وفي صدارتها القضية الفلسطينية، والأزمات في سورية وليبيا واليمن والعراق ودور البرلمان العربي حيالها، وترتكز الجلسة على خطة البرلمان لدور انعقاده الحالي ومناقشة نتائج الاجتماع الثاني لرؤساء المجالس والبرلمانات العربية الذي انعقد بالقاهرة السبت الماضي وما صدر عنه من قرارات وتوصيات تم رفعها للجنة العربية المقررة بالأردن في نهاية مارس المقبل، وسبق الجلسة العامة اجتماعات لجان البرلمان العربي الدائمة الأربع، وهي لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب. وناقشت اللجان الأربع محاور العمل في الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي العربي إلى جانب التكامل الاقتصادي العربي والتشريعات والقوانين العربية الموحدة وقضايا التنمية الاجتماعية في مجالات التربية والثقافة وشؤون المرأة والشباب والطفولة.